

منظمة أصدقاء الإنسان الدولية : هل يؤكد صمت الحكومة الأمريكية تقارير تحدث عن مشاركة أجهزة تابعة لها في عمليات التعذيب؟

20-1-2003

إن منظمة أصدقاء الإنسان الدولية ترى في عمليات النقل والإحتجاز والإجراءات المصاحبة لها أشكالاً من الإهانة والتنكيل والتعسف, يخشى من إستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية, ولا يقصد بها تنفيذ القانون على ما يبدو. إن الإبقاء على 625 من الأنفس البشرية لمدة اثنا عشر شهراً رهن عملية حبس وحرمان لا مثيل لهما, دون تقديم لوائح إتهام بحقهم من ناحية, ودون إعتبارهم أسرى حرب من ناحية أخرى, يعطي إنطباعاً لدى خبراء القانون أن دوافع غير إنسانية مدانة تحكم طريقة التعامل معهم. إن أصدقاء الإنسان يطلبون من الرئيس جورج بوش والحكومة الأمريكية إنهاء معاناة وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين غير المذنبين, والمبادرة إلى إغلاق معتقل إهانة الحقوق والمشاعر الإنسانية في غوانتانامو, حتى لا يمثل بلد كالولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً يحتذى.

تقارير عن ضرب وتعذيب المعتقلين:

إن التقرير الذي نشرته صحيفة الواشنطن تون بوست في السادس والعشرين من كانون الأول من العام الماضي؛ والذي تحدث عن ممارسة ضغوط نفسية وجسدية على المعتقلين في قاعدة بغرام الأفغانية من قبل المحققين الأمريكيين, وعن إحالة المعتقلين الذين يرفضون الإدلاء بإعترافات على أجهزة مخبرانية أخرى (معروفة بممارستها لوسائل التعذيب) للتحقيق معهم, وكذلك شهادتي الأسيرين السابقين في قاعدة غوانتانامو الباكستاني محمد صغير والأفغاني جان محمد عن قيام الحراس والمحققين الأمريكيين بضرب المعتقلين في سجن قاعدة غوانتانامو, وفي ظل صمت الحكومة الأمريكية وعدم نفيها لها, تستدعي قلقاً شديداً لدى منظمة أصدقاء الإنسان الدولية, وتستوجب علناً الحكومة الأمريكية خاصة أجهزتها المختصة بتطبيق القانون وكذلك مؤسساتها المهمة بصيانة وضمن حقوق الإنسان فتح تحقيقات جديّة في هذه القضايا والكشف عنها واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع تكرارها. إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة كذلك بتوضيح طبيعة دورها في عمليات التحقيق والتعذيب التي تجري مع معتقلين في دول شهدت سجونها حالات تعذيب شديدة مثل الأردن والمغرب وباكستان. مركز الإحتجاز في قاعدة غوانتانامو العسكرية: لقد مضى أكثر من عام على بدء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية, ممثلة بقواتها العسكرية, في الحادي عشر من كانون الثاني 2002 بعمليات نقل الأسرى والمعتقلين من أفغانستان ومناطق أخرى إلى

قاعدتها العسكرية في غوانتانامو واحتجازهم فيها. ولقد مثلت الإجراءات المتبعة خلال عمليات نقل المعتقلين وظروف احتجازهم في تلك القاعدة، إنتهاكات شديدة لحقوق الأسرى والمعتقلين، وللقيم العسكرية المتعارف عليها خلال الحروب، والمنصوص عليها في إتفاقية جنيف الثالثة الموقعة عام 1949 والخاصة بمعاملة أسرى الحرب. إن أصدقاء الإنسان يسألون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن الأسباب التي تدفع بها للإصرار على إبقاء ما عدده 625 من الأسرى والمعتقلين في ظروف إحتجاز لا إنسانية في غوانتانامو، حيث يزج المعتقلون في زنازين إنفرادية صغيرة (طول 180سم، عرض 240سم وارتفاع 240سم)، مكشوفة الجدران ومضاءة كهربائياً على مدى أربع وعشرين ساعة، يجبرون على ارتداء لباس صوفي خشن ولا يسمح لهم بقضاء فسحات مشتركة من الوقت. ويعتقد أصدقاء الإنسان أن توضيحات الحكومة الأمريكية غير كافية كذلك؛ بشأن الإجراءات المتبعة خلال عمليات نقل الأسرى من أفغانستان وباكستان إلى غوانتانامو، حيث يخضع الأسرى للتخدير وتقييد الصدر والكتفين والأيدي والأرجل، وتكميم الأفواه وسد الأذان وتعصيب العيون. إن الحكومة الأمريكية فشلت على مدار عام كامل بإعطاء مبررات قانونية كافية تمكنها من الإستمرار بإحتجاز هؤلاء الأسرى، وعلى ما يبدو فإنها قد إلتفتت لهذه القضية قبل الحادي عشر من كانون الثاني 2002، لذلك بادرت بإحتجازهم في أراضٍ أجنبية.

إن منظمة أصدقاء الإنسان الدولية ترى في عمليات النقل والإحتجاز والإجراءات المصاحبة لها أشكالاً من الإهانة والتنكيل والتعسف، يخشى من إستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية، ولا يقصد بها تنفيذ القانون على ما يبدو. إن الإبقاء على 625 من الأنفس البشرية لمدة إثنا عشر شهراً رهن عملية حبس وحرمان لا مثيل لهما، دون تقديم لوائح إتهام بحقهم من ناحية، ودون إعتبارهم أسرى حرب من ناحية أخرى، يعطي إنطباعاً لدى خبراء القانون أن دوافع غير إنسانية مدانة تحكم طريقة التعامل معهم. إن أصدقاء الإنسان يطلبون من الرئيس جورج بوش والحكومة الأمريكية إنهاء معاناة وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين غير المذنبين، والمبادرة إلى إغلاق معتقل إهانة الحقوق والمشاعر الإنسانية في غوانتانامو، حتى لا يمثل بلد كالولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً يحتذى. الحكومات ذات العلاقة : إن منظمة أصدقاء الإنسان الدولية تدعو حكومات الدول ذات العلاقة إلى وقف إهمال شؤون رعاياها المعتقلين في سجن غوانتانامو والمبادرة إلى العمل على إطلاق سراحهم. إن حكومة المملكة العربية السعودية مدعوة إلى اتخاذ خطوات أخرى على هذا الصعيد خاصة بعد إعلانها عن إنشاء مكتب لمتابعة شؤون رعاياها المعتقلين، وهي مدعوة؛ وكذلك الحكومتين المصرية واليمنية إلى إطلاق سراح رعاياها الذين لم تقدم بحقهم لوائح إتهام والموقوفين في سجون هذه البلدان. ويدعو أصدقاء الإنسان حكومة دولة الكويت إلى ضم متابعة شؤون رعاياها المعتقلين في غوانتانامو إلى جهود اللجنة الكويتية للأسرى والمفقودين أو إنشاء هيئة رسمية لنفس الهدف، وإلا فهي مطالبة بتقديم إيضاحات عن الفرق بين المواطنين الكويتيين المأسورين في غوانتانامو وغيرهم من المفقودين أو المأسورين

في مناطق أخرى. فيينا, في 20 كانون الثاني
2003
منظمة أصدقاء الإنسان الدولية